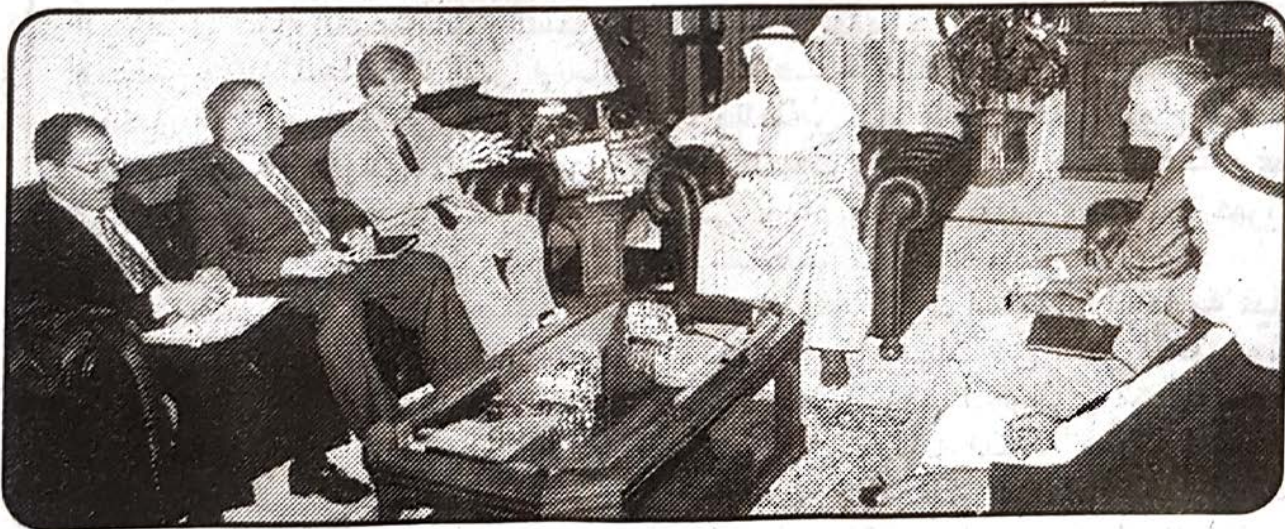


الأعيام

٣ يناير ٢٠٢٣ م

وزير العمل يستقبل السفير البريطاني



استقبل وزير العمل والشئون الاجتماعية عبدالنبي عبدالله الشعلة بمكتبه امس سفير المملكة المتحدة لدى الدولة بيتر وليام فوردي. وتم خلال اللقاء بحث العلاقات الطيبة التي تربط البلدين وسبل تعزيزها. كما تم بحث القضايا موضع الاهتمام المشترك.

وزير العمل والشؤون الاجتماعية يرضى حفل تخريج أول دفعة في البيع بالتجزئة

رئيس المجلس النوعي للتدريب في قطاع البيع بالتجزئة يعلن عن افتتاح مبنى المجلس قريبا واستكمال مجلسه الإداري

كتبت - رشا إبراهيم:

حضر وزير العمل والشؤون الاجتماعية عبدالنبي الشعلة حفل تخريج مجموعة من 94 متدربا من الذين انهوا البرنامج التدريبي في أساسيات ومهارات البيع بالتجزئة «المستوى الأول» ضمن إطار البرنامج الوطني للتوظيف والتدريب وذلك في الساعة التاسعة من صباح الأمامس. وفي كلمة للوزير بهذه المناسبة.. عبّر فيها عن سعادته بالمستوى الجيد الذي ارتقى إليه مستوى التدريب في البلاد والعدد الذي وصل إليه المتدربون أنفسهم والذي يعبر عن ادراكهم التام لمطلوبات سوق العمل في الوقت الحالي.



القطاع يوفر 80 ألف وظيفة يمكن بحرنتها

تدريب وتأهيل البحرينيين من الباحثين عن عمل لتوظيفهم واحلالهم في مواقع العمل المختلفة بالقطاع.. اما المستوى الثاني فإنه يمثل في العمل على رفع كفاءة الكوادر الوطنية العاملة في القطاع، الأمر الذي يسهم في تحسين أوضاع البحرينيين المادية والوظيفية خاصة ممن يثبتون جدارتهم وكفاءتهم وتحملهم للمسؤولية. وأوضح الحواج أننا أمام مرحلة انفتاح تجاري واقتصادي أكبر تزداد فيها حدة المنافسة لذا يتعين على أبنائنا وبناتنا من العاملين في القطاع أن يدروكوا بأن رفع مستوى الكفاءة، والتكيف مع متغيرات بيئة العمل وزيادة القدرات التنافسية أصبحت من مهام هذه المرحلة وأضاف.. هناك الكثير من البحرينيين قد انتهوا كفاءتهم وجدارتهم في الأعمال والمسؤوليات التي ينطقت بهم في قطاع تجارة التجزئة.

وقال: «إن العمل في قطاع تجارة التجزئة لا يجب ان ننظر اليه نظرة ضيقة أو محدودة، لأن مهنة المبيعات والتسويق والترويج أصبحت اليوم فنا وعلما يدرس في هذا المجال في المعاهد والجامعات وأصبحت الشركات والمؤسسات تعتمد على الكوادر المؤهلة في نموها وتطورها وزيادة مبيعاتها.. كما أن قطاع تجارة التجزئة لا يشمل فقط المبيعات، بل هناك سبهن أخرى في مجالات مثل الإدارة والمحاسبة والمخازن والمشتريات والتخطيط والترويج والعروض وغيرها من المهن التي توفر فرصا جيدة للتدري.

وأضاف بأن المجلس النوعي للتدريب في قطاع تجارة التجزئة الذي شكل في 14 مايو 2001 والمنبثق عن المجلس الأعلى للتدريب المهني، قد أخذ على عاتقه مسؤولية تبني ودعم البرامج والسياسات والخطط التدريبية التي تسهم في توفير كوادر بحرينية مؤهلة للعمل في القطاع. وأعلن الحواج بأن المجلس سوف يفتتح قريبا جدا مقراً له في منطقة الزنج الجديدة بالمناحة وهو بصدد استكمال جهازه الإداري وسيكون ذلك دافعا قويا لتحقيق أهدافه المنشودة، خاصة وأن المجلس بصدد بناء قاعدة معلوماتية فيما يتصل بقطاع التجزئة حول وضع البجرتة وفرص العمل المتاحة حاليا ومستقبلا والاحتياجات التدريبية. وبعدها قام الوزير بتكريم 94 متدربا ومتدربة وتكريم 10 متدربين من المتميزين.



بحرينيا وبحرينية ممن تم تدريبهم على أساليب وفنون تجارة التجزئة في مركز البحرين العالمي لتطوير تجارة التجزئة. وأضاف: «بمعننا مع المركز أهداف واسعة ومتعدد الأنشطة هو قطاع البحرينيين للعمل في قطاع تجاري واسع ومتعدد الأنشطة هو قطاع تجارة التجزئة الذي يضم أكثر من 50 نشاطا ويستوعب تحت مظلته نحو 1619 مؤسسة تجارية من محلات وشركات، وحوالي 12900 مؤسسة فردية. وإذا كانت هذه الأرقام تعكس اتساع قطاع تجارة التجزئة وتعدد أنشطته التجارية، فإننا نجد بأن هذا القطاع مؤهل لأن يوفر فرص عمل كبيرة لأبناء البلاد، وأنا على ثقة بأن أصحاب الأعمال في هذا المجال الذي يوفر حاليا ما لا يقل عن 80 ألف وظيفة يبدون القدر الجيد من التفهم والتجاوب لتوفير المزيد من فرص العمل لأبناء البلاد، وانهم على استعداد بحجرة أغلب الوظائف في هذا القطاع، وهذا ما نامله جميعا. وأكد الحواج بأن المجلس النوعي للتدريب في قطاع تجارة التجزئة لن يقف عند حدود الأعمال والتطلعات بل إنه عاقد العزم على العمل الحاد عبر مستويين، الأول يقمطل في السعي لتحقيق نتائج الجايبة ملموسة في مجال



برؤية اقتصادية واضحة وكفيرة من القطاعات الهامة قطاع البترول والمحارف والتدقيق في منح السجلات التجارية حتى نستطيع معالجة ظاهرة العمالة السائبة، والتفاعل ببنجابية مع تطلعات وتوجهات وقرارات القيادة الرشيدة الجادة لتحقيق التنمية الشاملة وخص بالذكر قرار مجلس الوزراء المؤقر بجبرنة قطاع تجارة التجزئة بنسبة 50% والتجاوب مع نداءات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالنسبة لاعداد خطط وبرامج الاحلال والتطوير الوظيفي للعامة الوطنية والتعامل مع عملية التدريب كاستثمار وليس كتكلفة.. كما يتوجب على العاطلين احترام الانظمة والقوانين والانضباط في العمل واعداد وتهئية أنفسهم للعمل في هذا القطاع، فالعمل في وظيفة بائع على سبيل المثال تختلف عن وظيفة العمل المكتبي والتكيف مع ظروف ومتطلبات العمل، فصاحب العمل لا يمكنه ان يوجد وظائف حسب طلبات ومواصفات الباحث عن عمل. وفي كلمة الفاهار رئيس المجلس النوعي للتدريب في قطاع تجارة التجزئة - جواد يوسف الحواج - أعرب فيها عن سعادته بالمشاركة باسم المجلس النوعي للتدريب في قطاع تجارة التجزئة في هذا الاحتفال بتخريج 94

وقال الوزير ان هذه المجموعة التي يتم تخريجها هي واحدة من عدد من المجموعات التي يتم تدريبها وتخريجها في مختلف مراكز ومعاهد التدريب في البحرين والتي تقوم بتزويد المتدربين بمهارات يتطلبها قطاع البيع بالتجزئة.

وأكد الوزير ان برامج التدريب تسير جنبا الى جنب مع مجرى التوظيف والذي يعتبر أساسا للتدريب.. وهذا كله ينصب في مجرى الارتقاء بقطاع البيع بالتجزئة واحلال العمالة الوطنية بنسبة لا تقل عن 50% كما أقر مجلس الوزراء هذا الموضوع في وقت سابق.

وعبر الشعلة عن تمنياته للكوادر البحرينية بأن تثبت جدارتها وكفاءتها العالية في مجال عملها مقارنة بالعمالة الأجنبية العاملة بالقطاع والتي غالبيتها ما تكون كواد لم يتم تدريبها على نطاق كبير اطلاقا ولكن يتم تدريبها في محلات البيع التي تعمل به. وشارك وزير العمل بحضور ممثلين من غرفة تجارة وصناعة البحرين والذي يدل على مساندة الغرفة للبرامج التدريبية التي ترعاها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

بعدها ألقى المدير العام مركز البحرين العالمي لتطوير تجارة التجزئة عيسى سنان كلمة قال فيها: إن ما نسسته 80 ألف عامل أي حوالي 26% من مجموع القوى العاملة في القطاع الخاص يعملون في مجال تجارة التجزئة يشكل البحرينيون ما نسبته 11%.

وأضاف: «كما ان نسبة من يعملون في قطاع تجارة التجزئة المسلمين في الهيئة العامة لتناميشات الاجتماعية حوالي 11 ألف عامل يشكل البحرينيون ما نسبته 28% ويشكلون ما نسبته 14% من اجمالي العاملين في القطاع.

وتشير الإحصائيات المقررة الى وجود حوالي 15 ألف عامل عاطل عن العمل وتبلغ مخرجات التعليم السنوية 6 آلاف خريج يلحق أكثر من نصفهم بسوق العمل.

وقال انه لتطوير قطاع تجارة التجزئة فهناك أمور عدة على اطراف الانتاج الخشائلة وهي الحكومة والقطاع الخاص والعمال تنفيذها مثل اجناد التشريعات واللوائح التي تنظم العلاقات التجارية والعمل بين الأطراف المعنية في هذا القطاع المتداخل مع قطاعات خدمية أخرى والتعامل معه